

نيجيريا	اليمن الديمقراطية	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية	رومانيا
الهند	يوغوسلافيا	السوفياتية	هنغاريا
اليمن		الجمهورية الديمقراطية الألمانية	

باء - قائمة الدول المشار إليها في الفقرة ٤ (ب)  
من الجزء « ثانياً »

١٨٢/٣٦ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة ،  
إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الاثمانية الدولية لعقد الأمم المتحدة الاثماني الثالث ، والذي كان مما قامت به فيه أن أكدت على أهمية التصنيع في تنمية البلدان النامية ، وإذ تشير أيضاً إلى اعلان وخطة عمل ليا المتعلقين بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي<sup>(٩٠)</sup> ، اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وللذين نصّ فيها على التدابير والمبادئ الرئيسية للتنمية والتعاون في الميدان الصناعي في اطار اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

وإذ تشير كذلك إلى اعلان وخطة عمل نيودهسي المتعلقين بتصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تميمتها الصناعية<sup>(٩١)</sup> ، اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، واللذين أعلنت فيها استراتيجية لزيادة تصنيع البلدان النامية في الثمانينات وما بعدها ، فضلاً عن خطة عمل لاعادة تشكيل الصناعة العالمية في اطار اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

وإذ تؤيد توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في الدورة الرابعة عشرة لمجلس التنمية الصناعية بشأن متابعة المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية<sup>(٩٢)</sup> ،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٦٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١/٧٥ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية ، بصيغتهما المعتمدة ،

وإذ تضع في اعتبارها خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا التي اعتمدها مؤتمر رؤساء

اسبانيا	كندا
استراليا	لختشتاين
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	لكسمبرغ
ايرلندا	مالطة
أيسلندا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
إيطاليا	موناكو
البرتغال	النرويج
بلجيكا	النمسا
تركيا	نيوزيلندا
الدانرك	هولندا
السويد	الولايات المتحدة الأمريكية
سويسرا	اليابان
فرنسا	اليونان
فنلندا	
قبرص	

جيم - قائمة الدول المشار إليها في الفقرة ٤ (ج)  
من الجزء « ثانياً »

الأرجنتين	سانت لوسيا
اكوادور	سانت فنسنت وجزر غرينادين
أنغيوا وبربودا	السلفادور
أوروغواي	سورينام
باراغواي	شيلي
البرازيل	غرينادا
بربادوس	غواتيمالا
بليز	غيانا
بنما	فنزويلا
بوليفيا	كوبا
بيرو	كوستاريكا
ترينيداد وتوباغو	كولومبيا
جامايكا	المكسيك
جزر البهاما	نيكاراغوا
الجمهورية الدومينيكية	هايتي
دومينيكا	هندوراس

دال - قائمة الدول المشار إليها في الفقرة ٤ (د)  
من الجزء « ثانياً »

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	بولندا
البانيا	تشيكوسلوفاكيا
بلغاريا	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

(٩٠) انظر : A/10112 ، الفصل الرابع .

(٩١) Corr.1 و ID/CONF.4/22 ، الفصل السادس .

(٩٢) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ،

الملحق رقم ١٦ (A/35/16) ، المجلد الثاني ، الفصل الخامس .

١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والمعنون « التعاون في ميدان التنمية الصناعية والمؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية » وفي قرارها ٥٦/٣٥ و ٦٦/٣٥ :

٤ - تؤيد بقوة تعزيز نظام المشاورات ، في ضوء الخبرة المكتسبة والمقررات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن مجلس التنمية الصناعية<sup>(٩٧)</sup> ، مع إيلاء اهتمام خاص للتدابير التي يمكن أن تزيد القدرات الصناعية للبلدان النامية ، وترجوا من المجلس أن ينظر ، في دورته السادسة عشرة ، في إمكانية إدراج اجتماعات تشاور في فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، علاوة على الاجتماعات المذكورة في الفقرة ١٧١ من تقرير المجلس عن أعمال دورته الخامسة عشرة<sup>(٩٨)</sup> :

٥ - تحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على الدستور الجديد لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ، لكي تسمح بتحويل المنظمة إلى وكالة متخصصة جديدة في ١٩٨٢ :

٦ - تكرر التأكيد أيضاً على أهمية تيسير إعادة تشكيل الانتاج الصناعي العالمي بجملة طرق منها تنفيذ قرارها ٦٦/٣٥ وقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٣١ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩<sup>(٩٨)</sup> :

٧ - تقرر أن تكفل توفير موارد كافية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل الأنشطة ذات الأولوية على أساس توافق الآراء الذي انعكس في الدورات الأخيرة للجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية وللمجلس نفسه :

٨ - تحث أيضاً جميع الدول ، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو ، على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، أو زيادة مساهماتها ، مع مراعاة الحاجة إلى المرونة القصوى ، بقصد بلوغ مستوى التمويل المستصوب المتفق عليه البالغ ٥٠ مليون دولار في السنة :

٩ - ترجو من مجلس التنمية الصناعية أن يواصل ، في دورته السادسة عشرة ، النظر بعناية في اقتراح المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إقامة مصرف دولي للتنمية الصناعية<sup>(٩٩)</sup> ، وذلك بقصد اتخاذ قرار بشأنه ، وترجو من المدير التنفيذي أن يواصل جهوده بشأن الموضوع وفقاً للمقرر ذي الصلة الصادر عن اللجنة الدائمة في دورتها السادسة عشرة :

١٠ - ترجو من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يقوم ، بناء على طلب البلدان النامية ، بزيادة التعاون التقني والبرامج والمشاريع في مجال التكنولوجيا الصناعية المتعلقة بالطاقة على أساس جملة أمور ، منها الاتفاقات التي تم التوصل

دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورته الاستثنائية الثانية ، المعقودة في لاغوس في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٠<sup>(٩٣)</sup> .

وإذ تدرك دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باعتبارها الجهاز التنسيقي المركزي داخل منظومة الأمم المتحدة لتشجيع التعاون في ميدان التنمية الصناعية ولتنفيذ التدابير المتفق عليها وبلوغ الغايات المتفق عليها في كل من اعلان وخطة عمل ليا و اعلان وخطة عمل نيودهي .

وإذ تضع في اعتبارها أن التغييرات البعيدة الأثر في هيكل الاقتصاد العالمي ، داخل اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، تنطوي على إعادة تشكيل هيكل الصناعة العالمية ، مع أخذ قدرات البلدان النامية وإمكانياتها في الاعتبار تماماً ،

وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى زيادة كبيرة في تحويل الموارد المالية والتقنية إلى البلدان النامية للتعبيل بتصنيعها ،

وإذ تحبّ بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ميدان المساعدة التقنية ، وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من الاطراد في تدفق هذه المساعدة إلى البلدان النامية ،

وقد نظرت في تقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته الخامسة عشرة<sup>(٩٤)</sup> ،

## أولاً

### تقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته الخامسة عشرة

١ - تحيط علماً بتقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته الخامسة عشرة :

٢ - تكرر التأكيد على أهمية إعادة توزيع القدرات الصناعية ، كما هي موصوفة في الفقرة ٧٣ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وترى أنه ينبغي لأمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تستمر في الاضطلاع بدراسات في هذا الميدان :

٣ - ترجو من أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل تحسين وزيادة تطوير برنامجها المتعلق بإعادة توزيع القدرات الصناعية على هدى الخطوط التي وافق عليها مجلس التنمية الصناعية في دورته الثالثة عشرة<sup>(٩٥)</sup> والخامسة عشرة<sup>(٩٦)</sup> ، والجمعية العامة في قرارها ٩٨/٣٤ المؤرخ في

(٩٣) A/S-11/14 ، المرفق الأول .

(٩٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/36/16) .

(٩٥) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/34/16) ، الفقرة ١٠٥ .

(٩٦) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦

(A/36/16) ، الفقرة ١٤٨ .

(٩٧) المرجع نفسه ، الملحق رقم ١٦ (A/36/16) ، الفصل الثامن .

(٩٨) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع A.79.II.D.14) الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٩٩) ID/B/261/Add.7 .

٥ - ترجو أيضاً من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمن التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يواصل ويكثف الاتصالات مع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة بقصد الاسهام في انجاح عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ، وأن يقدم تقريراً شاملاً عن العقد إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، عن طريق مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة عشرة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ .

#### الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

١٨٣/٣٦ - جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية<sup>(١٠٣)</sup>

#### إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بأقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقة الاستراتيجية الاثمانية الدولية لعقد الأمم المتحدة الاثمائي الثالث وبخاصة الفقرة ٣٦ منها التي نصت فيها الجمعية العامة على أن يقوم المجتمع الدولي بتنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية<sup>(١٠٤)</sup> ، بصورة أساسية من أجل تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية ، وإعادة تشكيل النمط الحالي للعلاقات الدولية في ميدان العلم والتكنولوجيا ، وتقوية دور منظومة الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا ، وزيادة الموارد المالية ،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ،

وإذ تشير إلى الحاجة الملحة إلى تنمية وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الذاتية للبلدان النامية لتمكينها من تطبيق العلم والتكنولوجيا على تنميتها ، بغية إزالة التفاوت القائم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في ميدان العلم والتكنولوجيا ،

(١٠٣) انظر أيضاً : الفرع الثامن ، القرار ١٨٤/٣٦ .

(١٠٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ، ٢٠ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (مشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.1.21 والتصويبات) ، الفصل السابع .

اليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة<sup>(١٠٥)</sup> ؛

١١ - ترجو أيضاً من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يزيد من التعاون التقني والبرامج والمشاريع المخصصة لأقل البلدان نمواً على أساس طلباتها ووفقاً للمتوخى في برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(١٠٦)</sup> ؛

١٢ - تقرر أن تكفل اتاحة موارد كافية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتساعد البلدان النامية في إعداد البرامج والمشاريع الصناعية المشار اليها في الفقرتين ١٠ و ١١ أعلاه ؛

١٣ - ترجو من مجلس التنمية الصناعية أن يبدأ ، في دورته السادسة عشرة التي ستعقد في أيار/مايو ١٩٨٢ ، العمل بوصفه اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المزمع عقده في عام ١٩٨٤ ، وأن يضع وفقاً لذلك جدول أعمال واقتراحات أخرى وأن يقدم توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ؛

١٤ - ترحب بالعرض المقدم من حكومة كينيا باستضافة المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

#### ثانياً

#### عقد التنمية الصناعية لأفريقيا

١ - تحيط علماً بمذكرة الأمين العام المؤرخة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ بشأن تنفيذ عقد التنمية الصناعية لأفريقيا<sup>(١٠٧)</sup> ؛

٢ - تعلن أن عقد التنمية الصناعية لأفريقيا هو أحد أهم برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ؛

٣ - ترجو من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يوفر موارد كافية ، بما في ذلك الموارد البشرية ، لوحدة التنسيق لعقد التنمية الصناعية لأفريقيا ؛

٤ - تقرر أن تخصص موارد مالية كافية للمساعدة في التصنيع السريع لأفريقيا داخل الاطار الزمني لخطه عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفا للتنمية الاقتصادية لأفريقيا<sup>(١٠٨)</sup> ، وفي نطاق هذه الخطه ، مع الاهتمام بصفة خاصة بأقل البلدان نمواً ، بدءاً من فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ؛

(١٠٥) انظر : تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، نيروبي ، ١٠ إلى ٢١ آب/أغسطس ١٩٨١ (مشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.81.1.24) ، الفصل الأول .

(١٠٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ، ١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (مشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.1.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(١٠٧) A/36/466 .